

Distr.: General
19 July 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام

يشرفني، بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أن أحيل لكم تقريرتي عن الزيارة التي قمت بها إلى بوروندي من ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكانت هذه الزيارة جزءاً من العمل العادي الذي تضطلع به اللجنة مع بوروندي، وكان الهدف منها تحديداً هو متابعة مؤتمر شركاء بوروندي المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في جنيف، والتباحث مع حكومة بوروندي بشأن الخطوات التالية لعمل اللجنة، وإعداد إحاطتي التي ستقدم إلى مجلس الأمن في ٢٢ تموز/يوليه.

إن لدي انطباعاً عاماً بأن البلد لا يزال يواجه تحديات هامة ولكنه يحقق تقدماً. فمن ناحية أولى، لاحظتُ زخماً جديداً ولدت له نتائج وروح حلقيّ العمل بشأن الانتخابات اللتين عقدتا في آذار/مارس (في بوجمبورا) وأيار/مايو (في كايانزا). ومن ناحية ثانية، لمستُ علامات خيبة أمل سببها خاصة القانون الذي اعتمد مؤخراً بشأن وسائل الإعلام والآثار الناجمة عن هشاشة الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، جاءت زيارتي في وقت كان فيه عمل اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى يثير بعض الجدل. ولاحظت أن الجهات المعنية مختلفة آراء متباينة حول الطريقة التي يتولى بها الرئيس الحالي للجنة الوطنية معالجة هذه المسألة المعقدة والحساسة سياسياً. ونظراً لأهمية ملكية الأراضي في بوروندي، فإن هذه المسألة هامة من منظور بناء السلام. وغادرت بوجمبورا ولدي اعتقاد بأن الزخم الذي أوجده مؤتمر جنيف المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ يحتاج إلى إعادة تنشيط لتجنب خطر نشأة انعدام الثقة بين الحكومة والبعض من شركائها الرئيسيين.

وعقب زيارتي لبوروندي، أكرر في هذا التقرير تأكيد التوصيات التالية التي ذكرتها في اجتماعاتي مع السلطات البوروندية الرئيسية:



الرجاء إعادة استعمال الورق



(أ) تجسيد توافق الآراء الناتج عن حلقة عمل كايانزا في قانون انتخابي جديد باعتبار ذلك علامة ثقة في هيئة بيئية سياسية ديمقراطية ومفتوحة وعادلة حقاً تحضيراً لانتخابات عام ٢٠١٥؛

(ب) تنفيذ قانون وسائط الإعلام الجديد بطريقة تحررية تحترم حرية التعبير الأساسية في جميع الأوقات؛

(ج) التأكد من أن تكون القوانين المقبلة المتعلقة بالمظاهرات العامة والمنظمات غير الربحية تحررية أيضاً وأن تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(د) تنفيذ الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر بروح الالتزام المتبادل الذي أُقر في جنيف، وتحديد عناصرها الرئيسية ذات الأولوية وتجسيدها، خاصة ضمن إطار مؤتمرات المتابعة؛

(هـ) دعم توصيات صندوق النقد الدولي بهدف تحسين الوضع المالي للدولة.

وإنني أوصي تشكيلة بوروندي والشركاء الدوليين عموماً بالمشاورة والتواصل باستمرار مع الحكومة. وبشكل أكثر تحديداً أوصي بما يلي:

(و) المتابعة الحريصة لتنفيذ القانون المتعلق بوسائط الإعلام ولعملية وضع القوانين الأخرى التي هي في طور الإعداد؛

(ز) الاستمرار في رصد التطورات المتعلقة بقضية الأراضي وتكثيف العمل مع اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى؛

(ح) تشجيع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى التعامل مع الماضي عن طريق أخذ نتائج المشاورات الوطنية في الاعتبار؛

(ط) مواصلة دعم بوروندي بروح الالتزامات المتبادلة التي اعتمدت في جنيف وتجسيد التعهدات في برامج معونة ملموسة؛

(ي) تشجيع السلطات الحكومية على متابعة توصيات صندوق النقد الدولي.

وأهم رسالة أوجهها إلى الجهات المعنية الأخرى في بوروندي هي مواصلة العمل مع الحكومة بشكل إيجابي وبناء.

وأود أن أكرر امتناني لحكومة بوروندي لتسهيلها مرة أخرى هذه الزيارة ولاستمرار تعاونها الممتاز. كما أقدم جزيل الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا - أنيانغا وموظفي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومكتب دعم بناء السلام على ما قاموا به

من تحضيرات دقيقة وما قدموه من مساعدة مفيدة. فدور مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والممثل الخاص للأمين العام مهم على وجه الخصوص من منظور بناء السلام؛ وكلاهما قدم لي مساعدة كبيرة في الاضطلاع بدوري كداعية لفائدة بوروندي. وإنني أوصي بقوة بأن يستمر وجودهما حتى موعد الانتخابات في عام ٢٠١٥.

وأظل على رهن إشارتكم لتقديم ما قد يطلبه أعضاء مجلس الأمن من معلومات وتوضيحات إضافية. وستواصل تشكيلة بوروندي رصد الوضع وإطلاع المجلس على التطورات المتصلة بأولويات بناء السلام التي اتفقت عليها حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام.

(توقيع) بول ر. سيغر
رئيس لجنة بناء السلام
تشكيلة بوروندي